آه الى الحمل على الموازنة

فلا حاجة الى الحمل والتقدير في رحل بتشديد الحاء مع مصابيح وقناديل لموازنتهما مرداويح
سراويل فكيف ينبغي حينئذ الاشكال قيل معناه فلا اشكال فيه والاشكال المذكور في
قناديل ومصابيح لا فيه اللهم الا ان يعتبر الدلالة ونحو مبتداء جوار ودواع رفعا
وجرا كقاض مثل قاض جرى كل جمع من المنقوص على فواعل بالياء كجوار او واو كدواع
فهو في الرفع والجر كقاض في اسكان الياء لثقلها عليها وحذفها للساكنين كنبي وتعويض
التنوين لجبر النقصان وفي النصب كضوارب اصله فيهما جواري وجواري منونين بناء
على ان الاصل في الاسم الانصراف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت للساكنين
وجعلت التنوين عوضا عنها فلم يسقط عن غير المنصرف كتاء اخت وبنت كانت للتانيث
فجعلت بعد حذف اللام عوضا فطولت في الخط ولا يغيره في الخط الوقف هاء وقيل
اصله في الرفع جواري بعد ما غير منون لمنع الصرف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت
كما في يوم يدع الداع وعوضت عنها التنوين فلزم حذفها وفي الجر جواري ممنوعا من الصرف
فلزمت الفتحة الواقعة في موضع الجر في الاستثقال فاسكنت الياء وحذفت وعوض عنها
التنوين وقيل عوض التنوين فيهما عن الحركة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وبعضهم
يبقي في الجر نظرا الى صورة الفتحة متمسكا بقول الفرزدق * ولو كان عبد الله مولى
هجوته * ولكن عبد الله مولى مواليا * والصواب موال لانه في الجر للمنع لا للصرف
وهذا الفتح جر مع البيت وارد على خلاف القياس او محمول على وجه آخر لم يتعرض
له كداع وواع لصيرورته بعد الاعلال مثله التركيب مبتداء وجعل كلمتين كلمة
واحدة بغير حرفية اصل الجزءين فلا يرد النجم والبصري علمين شرطه مبتداء ثان
العلمية خبر المبتداء الثاني والجملة خبر لعلم التركيب او ليتحقق السبب الآخر ولئن
لا يكون باضافة ولعل الاتيان في نحو خمسة عشر علما منع الصرف بتاثير التركيب
كما هو قول بعضهم فيه ولذا لم يشترط عدم التضمن ولا اسناد لان التركيب الاضافي

19

جزء الاسم الى الحكم الصرف فكيف يؤثر في منعه والتركيب الاسنادي يوجب بناء المركب فلا يجب
منع الصرف الملزوم للاعراب المنافي له مثل بعلبك اشتراط عدم الاضافة صونا كسيبويه و لا ان
عمرويه لمنافاة الاعراب البناء فتركه اعتمادا على ظهوره الالف والنون ان كانتا في
اسم غير صفة فشرطه ذلك الاسم العلمية الجملة الاسمية جواب الشرط ليتحقق السبب الآخر
او ليمتنع التاء فيتحقق الشبه بالفي التانيث او ليلزم الزيادة كعمران وهو مثل عمران او
صفة عطف على اسم او كانتا في صفة كلمة او هنا محل نظر لترديد بين الشرطين باعتبار
ما صدق المشروط عليه لا باعتبار ماهيته حيث لا يتحقق في الجزئي الا احد الشرطين و
ان اجتمع في الكلي كلاهما فانتفاء فعلانة اي فشرطها انتفاء فعلانة لئلا ينتفي شبههما
بالفي التانيث بدخول التاء الممنوعة عنهما وقيل وجود فعلى كعمران على وزن فعلان
ليتنفي فعلانة لوجود فعلى وفيه او ليتحقق شبههما بالفي التانيث باختلاف صيغة
المذكر والمؤنث بشرط وجود فعلى بعد ان يكون على فعلان ومن ثم اشارة الى
ان الاعتبارين اختلف في رحمن الظرف مفعول ما لم يسم فاعله اي لاجل الاختلاف
في شرط تاثير الالف والنون اختلف في صرف رحمن حيث يصرفه من اشترط وجود
فعلى لعدم رحمى ويمنعه من اشترط انتفاء فعلانة لانتفاء رحمانة دون ظرف اختلف
سكران وندمان اي لم يختلف في سكران بل اتفق على منعه لوجود الشرط على كلا
القولين لانتفاء سكرانة ووجود سكرى ولم يختلف في ندمان بل اتفق على صرفه
لانتفاء الشرط على كلا القولين لوجود ندمانة وعدم ندمى ووزن الفعل
مبتداء الاضافة ههنا من قبيل اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام لمجرد النسبة
لا الاختصاص والا لا يفيد الخبر شرطه مبتداء ثان اي شرط منعه الصرف
اصالة من الاختصاص بالفعل او وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله
ليتحقق الفرعية ان يختص به بالفعل خبر المبتداء الثاني والجملة خبر المبتداء الاول

Copyright © King Saud University